Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) ملحق العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

ما مدى إمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية (دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب الليبية)

عبد السلام سالم يوسف عيسى
جامعة الزاوية- كلية الاقتصاد العجيلات
Email: apse1985ly25.11@gmail.com

تاريخ الاستلام:2025/8/23 -تاريخ المراجعة: 2025/9/24- تاريخ القبول: 2025/10/4- تاريخ للنشر : 2025 /10/10

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى إمكانية الاستفادة من تطبيق ضريبة على معاملات التجارة الإلكترونية في مصلحة الضرائب الليبية بمدينة الزاوية، وتحديد أهم المقومات والمعوقات التي تؤثر على هذا التطبيق، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة جمع البيانات في استبانة وُزعت على عينة قصدية من موظفي الضرائب بالمصلحة (بلغ حجم العينة 35 مفردة)، ولتحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة، واختبار تحليل التباين الأحادي(ANOVA)، وتوصلت النتائج إلى وجود إمكانية للاستفادة من هذه الضريبة إجمالاً، مع إدراك ووعي مرتفعين لدى العاملين بأهميتها، وفي المقابل، أظهرت الدراسة أن التحدي الأكبر لا يكمن في الإدراك، بل في نقص الجاهزية التشغيلية الداخلية؛ حيث تم قبول الفرضية الصفرية المتعلقة بتوفر المقومات، وكشفت النتائج أن النقص الحاد في الدورات التدريبية هو مكمن الخلل الأساسي، كما أكدت النتائج وجود معوقات ذات دلالة إحصائية أبرزها الحاجة إلى تعديل القوانين واللوائح الضريبية القائمة، علاوة على ذلك، أظهرت نتائج تحليل التباين تجانسًا تامًا في آراء العاملين تجاه المحاور الثلاثة، حيث لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (المؤهل، التخصص، الخبرة، الوظيفة). بناءً على النتائج توصي الدراسة بضرورة إصدار التعديلات التشريعية اللازمة لتكييف القوانين الضريبية مع طبيعة التجارة الإلكترونية، وبشكل متوازٍ، وضع خطة تدريبية مكثفة وإلزامية لرفع الكفاءة البشرية في مجال التدقيق والتحصيل الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الضريبة على التجارة الإلكترونية، مصلحة الضرائب الليبية، الإدراك الضريبي، المقومات، المعوقات، التحول الرقمي.

Abstract :

This study aimed to assess the feasibility of applying a tax on e-commerce transactions at the Libyan Tax Authority in the city of Zawiya, and to identify the main factors and obstacles affecting this application. The study adopted a descriptive-analytical approach, with data collection conducted through a questionnaire distributed to a purposive sample of tax authority employees (the sample size was 35 individuals). To analyze the data and test the hypotheses, the one-sample T-test and one-way ANOVA test were used. The results indicated the overall feasibility of benefiting from this tax, with high awareness and understanding among employees of its importance. Conversely, the study showed that the greatest challenge does not lie in awareness but in the lack of internal operational readiness; the null hypothesis related to the availability of resources was accepted, and the results revealed that a severe shortage of training courses is the main source of the problem. The results also confirmed the presence of statistically significant obstacles, most notably the need

to amend existing tax laws and regulations. Furthermore, the ANOVA results showed complete homogeneity in employees' opinions regarding the three axes, with no statistically significant differences attributed to demographic variables (qualification, specialization, experience, job). Based on the results, the study recommends issuing the necessary legislative amendments to adapt tax laws to the nature of e-commerce, and simultaneously, implementing an intensive and mandatory training plan to enhance human capacity in the field of digital auditing and collection.
Keywords: E-commerce tax, Libyan Tax Authority, tax awareness, resources, obstacles, digital transformation.

أولاً- المقدمة:

شهد العالم في وقتنا الحاضر ثورة حقيقة في تقنية المعلومات والاتصالات والتي أثرت بدرجة كبيرة على كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث شكلت العولمة وظهور الأنترنت منعطفا هاما في الحياة الاقتصادية، حيث لعبت الشبكة الدولية للمعلومات دوراً رئيسا ومهما كوسيط الاستكمال تنفيذ أعمال التجارة بشكلها الحديث والمعاصر ، فقد حصل تحولا كبيرا من الشكل التقليدي للتجارة إلى الشكل الإلكتروني الحديث، وأصبحت التجارة الإلكترونية واقعا ملموسا في ظل البيئة الحالية، ويشمل مفهوم التجارة الإلكترونية كافة أشكال التعاملات التجارية التي تتم الكترونيا عبر شبكات الاتصالات.

إن التحول من بيئة التجارة المحدودة ماديا إلى البيئة الإلكترونية جعل التجارة الإلكترونية والعولمة بجوانبها الاقتصادية تتحديان الأنظمة الضريبية التقليدية حيث أن الحصيلة الضريبية من أهم الموارد المالية للدولة، فانه يبدوا اقتران التجارة الإلكترونية بجباية الضرائب سيشكل موردا هاما للدولة يتميز بالزيادة المستمرة التي تتناسب وحجم التبادل التجاري الإلكتروني، حيث يستدعي ذلك وضع سياسة جبائيه تتلاءم مع طبيعة النشاط التجاري الإلكتروني.

ثانياً- الدراسات السابقة

فيما يلي بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي تناولت موضوع إمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية والمجلات الأخرى، الا ان هناك ندرة وشح في الدراسات الليبية التي تناولت هذا الموضوع وخصوصاً في إمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية لدى مصلحة الضرائب في ليبيا، ومن خلال ما سبق يمكن سرد اهم الدراسات الحديثة في هذا الموضوع:

أولاً- الدراسات العربية

1- دراسة (مريود، 2018) بعنوان حصر المشكلات والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا، وقد تم تصميم استمارة استبيان ووزعت على فئة موظفي ومأموري الضرائب في مدينة طرابلس، حيث توصلت الدراسة الي ان هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا وعدم وجود أدلة اثبات ومستندات المتعلقة بهذه التجارة وصعوبة حصر إيرادات التجارة الالكترونية.

2- دراسة (شقلوف وآخرون، 2022) هدفت هذه الدراسة الي التعرف على أثر إدارة التغير بأبعادها (التغير الثقافي، التغير التكنولوجي، التغير في المهام والهيكل التنظيمي) على فعالية النظام الضريبي بالتطبيق على مصلحة الضرائب في مدينة طرابلس، وقد توصلت الدراسة الي أن أثر التغير التكنولوجي والهيكل التنظيمي بشكل إيجابي على فعالية النظام الضريبي بمصلحة الضرائب في طرابلس.

3- دراسة (حسن، 2022) هدفت هذه الدراسة الي التعرق على اثر التحول الرقمي على الأنظمة الضريبية على حجم الإيرادات من وجهة نظر العاملين بمصلحة الضرائب، بمصر، وقد توصلت الدراسة الي وجود علاقة ارتباط إيجابية بين التحول الرقمي في

الأنظمة المحاسبية في مصلحة الضرائب وزيادة حجم الإيرادات الضريبية، وقد انحصر هذا التأثير في مجال العمليات، بينما لم يكن التحول الرقمي اثر معنوي في مجال التقنيات والبيانات والموارد البشرية على حجم الإيرادات.

4- دراسة (رقية، 2024) بعنوان دور التجول الرقمي وأثره على حصيلة الإيرادات في ليبيا، وقد هدفت هذه الدراسة الي بيان دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي في ليبيا، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة انه يوجد أثر بين التحول الرقمي وتطوير النظام الضريبي وذلك من خلال اتباعه مجموعة من الاليات التي تساعد في تحديث العمل بمصلحة الضرائب وهي تطبيق الاقرارات الضريبية الالكترونية والسداد الالكتروني ومنظومة الفاتورة الإلكترونية التي تساعد في زيادة الإيرادات الضريبية.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Chernousova ،2021) هدفت هذه الدراسة على تطوير الإدارة الضريبية عن طريق تنفيذ مشاريع ادخال الذكاء الاصطناعي والتعلم الالي في مجال الضرائب، حيث توصلت نتائج الدراسة الي ضرورة ادخال النظام الرقمي على مصلحة الضرائب، كما يتطلب تطبيق مثل هذا التدقيق الضريبي في ظل التحول الرقمي للحد من التهرب الضريبي وخفض الوقت والتكلفة وسرعة انجاز عمل إدارة الضرائب.

2- دراسة (Enorsou et.al ،2022) بعنوان تأثير نظام الإدارة الضريبية الالكترونية على كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية، حيث توصلت الدراسة الي النتائج التالية أن أنظمة الإدارة الضريبية الالكترونية وأنظمة الدفع عبر الانترنت وعبر الهاتف المحمول اثرت بشكل كبير على تحقيق الامتثال الضريبي كما توصلت الي ان فعالية تحصيل الإيرادات الضريبية تم تعديلها من خلال أنظمة الضرائب المحوسبة.

في ضوء الدراسات السابقة يمكن ملاحظة ان اغلب الدراسات السابقة تمت في بيئات مختلفة عن البيئة الليبية وحتى التي أجريت في البيئة الليبية لم تدرس إمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية حسب علم الباحث، حيث ستركز الدراسة الحالية على معرفة إمكانية الاستفادة من تحصيل الضريبة على التجارة الالكترونية، وكذلك تحديد اهم المقومات التي تساعد على تطبيق الضريبة على التجارة الالكترونية وتتوفر لدى مصلحة الضرائب، بالإضافة الي الوقوف على اهم المعوقات التي تعيق تطبيق الضريبة على التجارة الالكترونية.

ثالثاً- مشكلة الدراسة:

لا تخضع التجارة الإلكترونية في أي دولة للجهات المختصة بالرقابة الضريبية، وخاصة في الدول النامية، وذلك بسبب عدم قدرة القوانين الضريبية التي تسنها الدولة على أن تفرض سيطرتها على الصفقات والمعاملات التي تتم إلكترونيا.

تحقق التجارة الإلكترونية للعاملين بها أموال كبيرة غير خاضعة لقوانين الضريبة، دون إلزامهم على دفع مستحقات الدولة مقابل نشاطهم التجاري، وذلك كان السبب الرئيسي لسن العديد من التشريعات والقوانين التي تلزم القائمين على نشاط التجارة الإلكترونية بأن يخضعوا لقوانين الضريبة لكل دولة وذلك بحسب المصدر وقيمة الدخل للمتاجر الإلكترونية بالإضافة لمكان الإقامة، ولكن حتى هذه القوانين التي تم سنها، قد واجهت تحديات كثيرة ومن أهمها صعوبة تحديد الموقع وهوية مستخدمي التجارة الإلكترونية، كما أنه يصعب تتبع الصفقات التجارية وإلزامهم بضرائب المفروضة، بسبب عدم وجود أي وثيقة أو مستند يثبت هذا النوع من الصفقات للتجارة الإلكترونية، وتأسيسا على ما تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى إمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الا تيه:

1- ما مدى أدراك ووعي العاملين في مصلحة الضرائب في مدينة الزاوية بإمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية؟

2 – ما مدى توفر المقومات اللازمة للاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية في مصلحة الضرائب بمدينة الزاوية؟

3 – هل توجد معوقات تحد من إمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية لدى مصلحة الضرائب بمدينة الزاوية؟

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة تحقيق الهدف الرئيسي التالي: التعرف على مدى إمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية لدى مصلحة الضرائب بمدينة الزاوية من وجهة نظر العاملين بها.

ولتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة تم صياغة الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على مدى إدراك ووعي العاملين لدى مصلحة الضرائب في مدينة الزاوية بإمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية.

2- التعرف على مدى توفر المقومات اللازمة للاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية لدى مصلحة الضرائب بمدينة الزاوية.

3- التعرف على المعوقات التي تحد من الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية لدى مصلحة الضرائب في مدينة الزاوية.

خامسا: فرضيات الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من الفرضيات الرئيسية والفرعية التي تسعى لاختبارها إحصائياً:

الفرضية الرئيسية :توجد إمكانية للاستفادة من الضريبة على التجارة الإلكترونية في مصلحة الضرائب الليبية.

الفرضيات الفرعية المتعلقة بمحاور الدراسة (الفرضيات الوصفية)

الفرضية الفرعية الأولى :يختلف متوسط استجابات العاملين حول مدى **الإدراك والوعي** بأهمية الضريبة على التجارة الإلكترونية بشكل ذي دلالة إحصائية عن القيمة المفترضة للمقياس.

الفرضية الفرعية الثانية :يختلف متوسط استجابات العاملين حول مدى **توفر المقومات** اللازمة لتطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية بشكل ذي دلالة إحصائية عن القيمة المفترضة للمقياس.

الفرضية الفرعية الثالثة :يختلف متوسط استجابات العاملين حول وجود **المعوقات** التي تواجه تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية بشكل ذي دلالة إحصائية عن القيمة المفترضة للمقياس.

الفرضيات الفرعية المتعلقة بالفروق الديموغرافية

الفرضية الفرعية الرابعة :توجد **فروق ذات دلالة إحصائية** في متوسط استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تُعزى إلى اختلاف **المؤهل الأكاديمي**.

الفرضية الفرعية الخامسة :توجد **فروق ذات دلالة إحصائية** في متوسط استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تُعزى إلى اختلاف **التخصص العلمي**.

الفرضية الفرعية السادسة :توجد **فروق ذات دلالة إحصائية** في متوسط استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تُعزى إلى اختلاف **الوظيفة الحالية**.

الفرضية الفرعية السابعة :توجد **فروق ذات دلالة إحصائية** في متوسط استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تُعزى إلى اختلاف **سنوات الخبرة**.

سادساً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تدرسه، حيث تأخذ أهميتها من عملية ما مدى الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية لدى مصلحة الضرائب من اجل التوجيه السليم لتطبيقها وبلوغ أهدافها، وبناء على ذلك يمكن حصر أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

أ- أهمية الموضوع الذي تدرسه، إذا ان الضريبة على التجارة الالكترونية من الموضوعات حديثة التطبيق لدى مصلحة الضرائب.

ب- ترجع أهمية الدراسة الي الدور الذي تلعبه مصلحة الضرائب في الاقتصاد باعتبارها اهم مصادر تمويل الخزانة العامة للدولة، حيث سوف يتم تسليط الضوء على احد الموضوعات الحديثة وهو الضريبة على التجارة الالكترونية ومدى إمكانية الاستفادة منها من قبل مصلحة الضرائب.

ت- وتمتد أهمية الدراسة الي الجانب التطبيقي حيث سيقوم الباحث بدراسة ميدانية لاختبار الفروض والتحقق من مدى إمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية لدى مصلحة الضرائب وما يمكن التوصل اليه من نتائج بهدف تعميمها على مصلحة الضرائب.

سابعاً: حدود الدراسة

تتحدد الدراسة الحالية بثلاثة أبعاد رئيسية لضمان تركيز البحث وتعميق نتائجه، وهي كما يلي:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تحليل وتقييم مدى إمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال دراسة المقومات والإدراك والمعوقات المرتبطة بتطبيق هذه الضريبة لدى مصلحة الضرائب.

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة الميدانية وتحليل الظاهرة في مقر مصلحة الضرائب بمدينة الزاوية.

الحدود البشرية: شملت عينة البحث العاملين في مصلحة الضرائب بمدينة الزاوية. حيث يمثلون المجتمع الذي تم سحب عينة الدراسة منه لجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات والتحقق من أهداف الدراسة.

الحدود الزمنية: تم إجراء وتطبيق الدراسة الميدانية وتحليل بياناتها خلال الربع الأخير من العام 2025م.

ثامناً- منهجية الدراسة:

لأثبات صحة فروض الدراسة تم اعتماد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على مختلف متغيرات الدراسة واجراء الدراسة الميدانية من خلال أداة الدراسة الاستبانة، وتحليل النتائج التي توصل اليها.

تاسعاً- الإطار النظري للدراسة:

9-1 مفهوم التجارة الالكترونية:

التجارة الالكترونية هي عملية بيع وشراء سعلة او خدمة عبر الانترنت وتحويل الأموال والبيانات لإتمام عملية البيع، وقد تعرف باسم التجارة عبر الانترنت، وقد تكون هذه التجارة من شركة الي شركة، او من شركة الي المستهلك، او من مستهلك الي مستهلك اخر، وتعد التجارة الإلكترونية غير مكلفة مادياً من حيث عدم وجود حاجة الي مكان فعلي لعرض البضائع او التوفير من حيث المعاملات المالية (زبيد، 2022).

9-2 فوائد التجارة الالكترونية (زبيد، 2022):

1- فوائد عائدة على المؤسسة:

- انها منتشرة بشكل عالمي وسهولة الوصول الي العملاء في جميع انحاء العالم.
- تكلفة قليلة من حيث المعالجة والتخزين والتوزيع.
- التخصيص من خلال عروض مميزة للزبائن.
- توفير الجهد والوقت من خلال نظام فعال.

2- فوائد عائدة على الزبائن:

- حرية اختيار المنتجات بسهولة.
- إمكانية الحصول على منتجات فريدة عبر الانترنت.

3- فوائد عائدة على المجتمع:

- تقليل الازدحام المروري من خلال عمليات البيع والشراء تتم في المنازل عبر الانترنت إلكترونياً.
- زيادة الخدمات العامة المقدمة من خلال الحكومة الالكترونية.

10- ماهية الضريبة:

تعد الضريبة مورد مالي هام للدولة لتغطية النفقات العامة، وأداء فعالة تمكن الدولة من التدخل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تجسيداً لأهدافها السياسة والمالية.

10-1 مفهوم الضريبة:

هي اقتطاع إلزامي ونهائي من المال، محدد سلفاً ودون مقابل يقع على كاهل الذمة المالية لبعض الجماعات والافراد من أجل تحقيق نفعاً عاماً وتغطية نفقات عامة.

وتعرف أيضاً: بأنها مبلغ نقدي تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم والتي تقوم عن طريق السلطة، بتحويل الأموال بشكل النهائي ودون مقابل محدد (العمري، 2023).

10-2 أهداف الضريبة:

1- **الهدف المالي:** الغرض الأساسي منه هو تمويل الخزانة العامة للدولة وذلك لغرض تقديمها للأنفاق العام (الخدمات العامة) وذلك يحدد الجزء الذي يمكن تمويله عن طريق الضرائب.
2- **الأهداف الاقتصادية:** وأهم الأهداف الاقتصادية أداة لدعم الصناعية الوطنية بأتباع سياسة الحماية وذلك بفرض الضرائب العالية على السلع الأجنبية المستوردة من الخارج، التي يوجد ما يماثلها من السلع الوطنية.
3- **الأهداف الاجتماعية:** إعادة توزيع الثروة بين المواطنين، والمبدأ العام في فرض الضرائب هو أن الجزء الأكبر منها يقع على عاتق أصحاب الدخول العالية، ويصرف في تغطية نفقات الدولة على خدمات التعليم والصحة، وغيرها، فضلاً عن الحد من بعض العادات السيئة او غير المرغوب فيها في المجتمع، مثل فرض ضرائب عالية على التدخين والمسكرات، وبالتالي محاولة التقليل منها قدر الإمكان.

10-3 هيكل النظام الضريبي:

من أهم مكونات النظام الضريبي التي يرتكز عليها ما يلي:

أ- **التشريع الضريبي:** هو مجموعة من القوانين واللوائح الصادرة من الجهات المختصة، مضمونها فرض الضرائب وتنظيم أساليب تحصيلها.

ب- **الإدارة الضريبية:** تعتبر الإدارة الضريبية مزيج من العناصر الإدارية، والمالية والقانونية، كم أنها فرع من فروع الإدارة المالية، فالإدارة الضريبية هي الهيئة او الجهاز الذي يسهر على تطبيق التشريع الضريبي في أحسن الظروف للحفاظ على حقوق الخزانة العامة.

ت- **المجتمع الضريبي:** هو مجموعة من الممولين والمكلفين بأداء الضريبة للدولة، سواء كانوا أشخاص طبيعية أو اعتبارية منحها المشرع الشخصية المعنوية.

11- الإشكاليات التي تواجه فرض ضريبة على التجارة الالكترونية:

حيث أشارت دراسة (Noor Fatikhah et.la ،2022) أن الإدارة الضريبية تواجه في العديد من الدول كثيراً من الإشكاليات فيما يتعلق بفرض الضرائب على التجارة الالكترونية سواء كانت ضرائب على المبيعات أو ضرائب على صافي الدخل من أبرزها:

- صعوبة الحصول على بيانات المعاملات الإلكترونية والتجار الالكترونيين، حيث تستغرق معالجة البيانات الضخمة وقتاً طويلاً، وصعوبة فرض ضريبة الدخل نظراً لعدم وجود حضور مادي للشركات.
- صعوبة تمييز المنصات الالكترونية كجامعين نهائيين لضريبة القيمة المضافة بين التجار الخاضعين للضريبة وغير الخاضعين، وعدم توفر بيانات مقارنة كافية عن المبالغ المحصلة من الضرائب والمسددة للخزينة.
- انخفاض مستوى الوعي للتجار الالكترونيين وعدم حصولهم على رقم ضريبي.
- صعوبة تصنيف مستويات إيرادات التجار الالكترونيين نظراً لتعدد المنصات التي يتاجرون من خلالها.

واقترحت (دراسة قامش، 2024) مجموعة من الحلول والمقترحات للتعامل مع التحديات التي تواجه فرض الضرائب على التجارة الالكترونية من خلال التصرف بحسم في طلب الشفافية من اطراف التجارة الالكترونية في تقديم بيانات المعاملات، والتوسع في نطاق شمول دافعي المحتملين من قطاع التجارة الالكترونية للحصول على البيانات والتعاون مع الجهات الأخرى مثل البنوك المركزية وشركات بطاقات الائتمان للحصول على بيانات مقارنة، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لمعالجة بيانات المعاملات، وتوعية التجار الالكترونيين بأهمية الالتزام الضريبي وكيفية التسجيل للحصول على رقم ضريبي، وتعديل القوانين واللوائح الضريبية لمواكبة تطور التجارة الالكترونية.

11-1 أنواع الضرائب التي تفرض على التجارة الالكترونية:

أوضحت (دراسة Kilic,M and Zaim,s, 2021) أن هناك عدة أنواع مختلفة من الضرائب والرسوم التي تفرضها الدول على أنشطة التجارة الالكترونية مثل:

1- **ضريبة القيمة المضافة:** تفرض بنسب متفاوتة على معظم السلع والخدمات المباعة عبر الانترنت أو تطبيقات التجارة الالكترونية، ويتحملها المستهلك النهائي، وتُحصل من قبل البائع أو المقدم للخدمة، وتختلف نسبتها من دولة لآخري، ويتم توريدها للحكومة من خلال الإقرارات الضريبية على منظومة الضرائب الالكترونية.
2- **ضريبة دخل الشركات:** تفرض على الأرباح التي تحققها الشكات من بيع السلع وتقديم الخدمات عبر الانترنت، وتختلف نسبتها بحسب نوع نشاط الشركة وحجم أرباحها، ويتم توريدها بشكل ربع سنوي.
3- **الرسوم الجمركية:** تفرض عند استيراد السلع من الخارج عبر منصات التجارة الالكترونية، وتختلف نسبتها حسب نوع وقيمة السلع المستوردة.
4- **الضريبة على دخل الافراد:** تطبق على الأرباح والعوائد التي يحققها الأشخاص الطبيعيون من أنشطة التجارة الإلكترونية، وتفرض بشكل تصاعدي بحسب حجم الدخل، في مصر مثلاً طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2024 يكون نسب الضريبة التصاعدية المفروضة على الأشخاص الاعتبارين ممن يمارسون التجارة الالكترونية عبر الانترنت تصاعدياً.

11-2 الفجوات التي تخلقها البيئة المعلوماتية على هيكل الضريبي:

في ظل التطبيقات الناتجة عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي من بينها التجارة الالكترونية فقد ظهر قصور في العلاقة بين الهيكل التنظيمي للنظام الضريبي وبين تطور تقنية المعلومات، مما يؤثر سلباً على كفاءة الأداء الضريبي، وذلك من خلال ثلاث فجوات رئيسية في العلاقة بين مفردات النظام الضريبي وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وهذه الفجوات هي (رقية، 2024):

1- **فجوة تشريعية:** يواجه التشريع الضريبي الذي تمت صياغته وفقاً لطبيعة التعاملات التجارية العادية، قصوراً في معالجة التعاملات الخاصة بالتجارة الالكترونية، فعلى الرغم من قيام بعض الدول بالإعلان عن برنامجها في مجال التجارة الالكترونية، إلا ان ذلك لم يتبعه الإعلان عن إصلاحات حقيقية في المجال التشريعي.
2- **فجوة إدارية:** الانترنت شكل تحدي في مواجهة الإدارة الضريبية حيث أن هناك متغيرات عدة ناجمة عن التجارة الالكترونية من شأنها أن تجعل الضريبية تواجه تحديا كبيراً، منها التحول من المعاملات الورقية التي تسمح لجهة الضرائب بمراقبة هذه المعاملات من خلال الفواتير الي معاملات رقمية يصعب تحديدها.
3- **فجوة مفاهيمي:** تنتج هذه الفجوة من خلال وجود عدم إدراك ووعي من طرف أشخاص المجتمع الضريبي للقوانين المتعلقة بالمعاملات الالكترونية.

تجارب بعض الدول العربية في محاولة لسن قوانين تشريعية على التجارة الالكترونية (فييوعة، 2024):

أ- تونس

تعتبر تونس نموذج أساسي من بين الدول العربية الأولى التي قامت بإصدار قانون خاص بالتجارة الالكترونية حيث أصدر المشرع التونسي القانون رقم 83 لسنة 2000م، والمتعلق بالتجارة الالكترونية بتاريخ 9 أوت لعام 2000م، إذ يعتبر أول قانون

عربي خاص بالمبادلات في التجارة الالكترونية، حيث عرف المشرع التجارة الالكترونية هي كل المبادلات التي تتم عبر المعاملات الإلكترونية من بيع السلع أو تقديم خدمة، وباستعمال وثائق إلكترونية.

ب- الأردن:

حيث قم المشرع الأردني بإصدار قانوناً خاصاً بالمعاملات الالكترونية بتاريخ 11 ديسمبر لعام 2001م، حيث نجد هذا القانون قد عرف المعاملات الالكترونية بدلاً من التجارة الالكترونية في المادة 2 في الفقرة 2 منه بأنها " المعاملات التي تنفذ بوسائل إلكترونية.

ث- مصر:

لقد عرفت المادة الأولى من مشروع القانون المصري للتجارة الالكترونية، حيث قد حرص مشروع القانون على أن يغطي كافة التعاملات التي تتم عن طريق الوسائط الالكترونية، وعدم قصورها على نوع معين، وقد اهتدى المشرع في ذلك بما ورد في نص المادة الثانية من قانون الاونسترال النموذجي (مصطفى وسيمة، ص54).

ج- إمارة دبي:

تعتبر إمارة دبي من البلدان التي بادرت الي وضع تنظيم قانوني للتجارة الالكترونية خاصة في منطقة الخليج العربي، فأصدرت القانون رقم 2: لعام 2002م، حيث عرفت التجارة الالكترونية أنها المعاملات التجارية التي تباشر بواسطة المراسلات الالكترونية (قانون إمارة دبي رقم لسنة 2002).

ح- الجزائر:

عرف المشرع الجزائري التجارة الالكترونية من خلال المادة السادسة الفقرة الأولى من القانون رقم 5/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية بأنها النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح او ضمان او توفير سلع وخدمات عن بعد للمستهلك إلكترونياً عن طريق الاتصالات الالكترونية، من خلال هذه المادة يتضح ان المشرع الجزائري أعطى تعريف واضح للتجارة الالكترونية من خلال تحديد عناصرها وأطراف العلاقة فيها(لكحل، 2019، ص105).

الإطار العملي للدراسة:

منهجية الدراسة:

يتناول هذا القسم تفصيلاً للإجراءات المنهجية التي اتبعتها الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الفرضيات المتعلقة بالمحاور الرئيسية (الفرضيات الوصفية)

الفرضية الرئيسية

- **الفرضية الصفرية H_0 :** لا توجد إمكانية للاستفادة من الضريبة على التجارة الإلكترونية في مصلحة الضرائب الليبية (بمعنى أن المتوسط الحسابي لا يختلف عن 3).
- **الفرضية البديلة H_1:** توجد إمكانية للاستفادة من الضريبة على التجارة الإلكترونية في مصلحة الضرائب الليبية (بمعنى أن المتوسط الحسابي يختلف بشكل ذي دلالة إحصائية عن 3).

الفرضية الفرعية الأولى (الإدراك والوعي)

- الفرضية الصفرية $H_{0.1}$:لا يختلف متوسط استجابات العاملين حول مدى الإدراك والوعي بأهمية الضريبة عن القيمة الحيادية.(3)
- الفرضية البديلة $H_{1.1}$:يختلف متوسط استجابات العاملين حول مدى الإدراك والوعي بأهمية الضريبة بشكل ذي دلالة إحصائية عن القيمة الحيادية.(3)

الفرضية الفرعية الثانية (توفر المقومات)

- الفرضية الصفرية $H_{0.2}$: لا يختلف متوسط استجابات العاملين حول مدى توفر المقومات اللازمة للتطبيق عن القيمة الحيادية (3).
- الفرضية البديلة $H_{1.2}$: يختلف متوسط استجابات العاملين حول مدى توفر المقومات اللازمة للتطبيق بشكل ذي دلالة إحصائية عن القيمة الحيادية.(3)

الفرضية الفرعية الثالثة (المعوقات)

- الفرضية الصفرية $H_{0.3}$: لا يختلف متوسط استجابات العاملين حول وجود المعوقات التي تواجه التطبيق عن القيمة الحيادية (3).
- الفرضية البديلة $H_{1.3}$: يختلف متوسط استجابات العاملين حول وجود المعوقات التي تواجه التطبيق بشكل ذي دلالة إحصائية عن القيمة الحيادية.(3)

ثانياً: الفرضيات المتعلقة بالفروق الديموغرافية

الفرضية الفرعية الرابعة (المؤهل الأكاديمي)

- الفرضية الصفرية $H_{0.4}$: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تُعزى إلى اختلاف المؤهل الأكاديمي.
- الفرضية البديلة $H_{1.4}$: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تُعزى إلى اختلاف المؤهل الأكاديمي.

الفرضية الفرعية الخامسة (التخصص العلمي)

- الفرضية الصفرية $H_{0.5}$: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تُعزى إلى اختلاف التخصص العلمي.
- الفرضية البديلة $H_{1.5}$: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تُعزى إلى اختلاف التخصص العلمي.

الفرضية الفرعية السادسة (الوظيفة الحالية)

- الفرضية الصفرية $H_{0.6}$: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تُعزى إلى اختلاف الوظيفة الحالية.
- الفرضية البديلة $H_{1.6}$: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تُعزى إلى اختلاف الوظيفة الحالية.

الفرضية الفرعية السابعة (سنوات الخبرة)

- الفرضية الصفرية $H_{0.7}$: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تُعزى إلى اختلاف سنوات الخبرة.
- الفرضية البديلة $H_{1.7}$: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تُعزى إلى اختلاف سنوات الخبرة.

منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، تم الاعتماد على المنهج **الوصفي التحليلي**-Descriptive) . (Analytical Approach وتُعد أهمية هذا المنهج في كونه يسمح بجمع البيانات الدقيقة حول الظاهرة المدروسة وتحليلها وتفسيرها بشكل شامل، ويُعد هذا المنهج هو الأنسب لطبيعة هذه الدراسة حيث تم استخدام الجانب الوصفي في توصيف خصائص عينة

الدراسة (من خلال الإحصاء الوصفي)، و استعراض الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، من خلال تناول مفهوم التجارة الإلكترونية، وماهية الضريبة، والإشكاليات التي تواجه فرضها، وعرض التجارب ذات الصلة

بينما تم استخدام الجانب التحليلي في قياس واختبار الفرضيات، وإجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم وتوزيع **أداة الاستبانة** على عينة الدراسة من العاملين بمصلحة الضرائب بمدينة الزاوية.

أداة الدراسة: تم جمع المعلومات والبيانات وتحليلها، من خلال استمارة استبيان ورقية لجمع البيانات من العينة المستهدفة، والتي تم تصميمها وبناؤها بعد مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة. قُسمت الاستبانة إلى جزئين:

1. **الجزء الأول :**خُصص للبيانات الأساسية والديموغرافية لأفراد العينة (المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخبرة العملية).
2. **الجزء الثاني :**خُصص لقياس البيانات الأساسية لمحاور الدراسة الثلاثة:

المحور الأول: مدى إدراك ووعي العاملين بمصلحة الضرائب بإمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية ، كان المحور يتكون مبدئياً من (5) عبارات. وتبين أن حذف عبارة واحدة منه يعزز الاتساق الداخلي للمحور بشكل ملحوظ. وعليه، تم اعتماد المحور في صورته النهائية بـ **4 عبارات.**

المحور الثاني: مدى توفر المقومات اللازمة للاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية لدى مصلحة الضرائب في ليبيا ويتكون من (5 عبارات).

المحور الثالث: المعوقات التي تحد من إمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية لدى مصلحة الضرائب في ليبيا ويتكون من (5 عبارات).

وقد تم استخدام **مقياس ليكرت الخماسي (Five-point Likert Scale)** لقياس استجابات أفراد العينة، (حيث 1 = غير موافق بالمرة، و5 = موافق تماما). وتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام برنامج SPSS. V27 لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج والاستنتاجات.

مجتمع وعينة الدراسة: تألف مجتمع الدراسة من جميع العاملين بمصلحة الضرائب بمدينة الزاوية. ونظراً لطبيعة. الدراسة الميدانية وأهدافها، فقد تم اختيار عينة قصدية (غير احتمالية) من العاملين بمصلحة الضرائب بمدينة الزاوية. وقد تم توزيع **(40) استبانة** على أفراد العينة. استُرجعت منها (37) استبانة. وبعد المراجعة والفحص، تم استبعاد (2) استبانات لعدم اكتمالها، ليصبح حجم العينة الصالحة للتحليل (35) مستجيباً. أي بنسبة استجابة وتحليل بلغت **87.5%**، وتُعد هذه النسبة مرتفعة ومقبولة إحصائياً لتمثيل مجتمع الدراسة واستخلاص النتائج الموثوقة.

أساليب التحليل الإحصائي

لتحليل البيانات التي تم جمعها واختبار فرضيات البحث بعد إدخال البيانات في برنامج SPSS v.27 والتحقق من تجانسها وتحرير القيم المفقودة (أقل من 2%)، تم استخدام الأساليب التالية:

1. **تحليل الموثوقية :(Reliability Analysis)** تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)لقياس درجة الاتساق الداخلي والموثوقية للتأكد من أن عبارات كل محور (الإدراك، المقومات، المعوقات) متسقة داخلياً وتقيس حقاً ما وضعت لقياسه.
2. **الإحصاء الوصفي :(Descriptive Statistics)** تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة. كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على أسئلة البحث للإجابة على التساؤلات الفرعية الثلاثة:
   - ما مدى إدراك ووعي العاملين؟
   - ما مدى توفر المقومات؟
   - هل توجد معوقات تحد من الاستفادة؟

3. **الاختبارات اللامعلمية** (Non-Parametric Tests) اختبار ويلكوكسن (Wilcoxond Test) استُخدم هذا الاختبار كبديل لا معلمي لاختبار العينة الواحدة. يتم تطبيقه لمقارنة متوسط رُتب الإجابات لكل عبارة على حدة بالقيمة المفترضة للمقياس (3)، وذلك لتحديد ما إذا كانت استجابات العينة تميل بشكل ذي دلالة إحصائية إلى الموافقة (مستوى مرتفع) أو عدم الموافقة (مستوى منخفض) على المحور قيد الدراسة.
4. **اختبار العينة الواحدة :(One-Sample T-Test)** استُخدم هذا الاختبار لمقارنة المتوسط الحسابي العام لكل محور بالقيمة المفترضة للمقياس (3)، وذلك لتحديد ما إذا كان المستوى (مرتفعاً أو منخفضاً) بشكل ذي دلالة إحصائية. (البلداوي :1997 ، 332)
5. **تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA):** أستخدم هذا الاختبار لتحليل الفروق في الاستجابات تبعاً للمتغيرات الديموغرافية التي تحتوي على **ثلاث فئات أو أكثر** (مثل: المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)

- **صدق وثبات الأداة (Validity and Reliability)**

لضمان صلاحية الأداة لقياس ما وُضعت لقياسه، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

أولاً: الصدق الظاهري (Face Validity) تم عرض الأداة بصورتها الأولية (المكونة من 15 عبارة) على مجموعة من المحكمين الأكاديميين والخبراء في مجال المحاسبة والضرائب والاحصاء، والمناهج العلمية، وبناءً على ملاحظاتهم تم تعديل صياغة بعض العبارات، وذلك للوصول إلى الصورة النهائية للاستبانة.

ثانياً: تحليل الموثوقية وتنقية المقياس (Reliability Analysis and Scale Purification) بعد التأكد من الصدق الظاهري، تم إجراء تحليل الموثوقية (ألفا كرونباخ) بهدف قياس الاتساق الداخلي لفقرات كل محور وقدرتها على إعطاء نفس النتائج إذا ما طُبقت مجدداً. وهو اختبار إحصائي يحدد فيما إذا كانت أسئلة الاستبانة صحيحة على أثر أجوبة مفردات العينة، حيث كلما كانت قيم معامل كرونباخ ألفا كبيرة أكبر من (0.60) فيدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. (البياتي: 2005 ،49).

ولضمان الحصول على أعلى درجة ثبات ممكنة، تم فحص معاملات الارتباط بين كل فقرة والمحور الذي تنتمي إليه (Item-Total Correlation) وتأثير حذف الفقرة على معامل ألفا.

وبناءً على هذا التحليل، تم إجراء التنقيح التالي:

1. **المحور الأول (مدى الإدراك والوعي):** في البداية، أظهر المحور ضـعفاً في الاتسـاق الداخلي، حيث كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من الحد الأدنى المقبول (0.60)، حيث بلغت 0.506. ولتحسين الثبات، تم حذف العبارة الرابعة من المحور (وجود قصور في أداء مهام الإدارة الضريبية في حصر وفحص وتحصيل الضرائب على معاملات التجارة الالكترونية)، والتي تبين أنها تؤثر سلباً على اتساق المقياس. بعد الحذف، ارتفع معامل ألفا كرونباخ ليصبح 0.632، وهي قيمة مقبولة إحصائياً للاستمرار في التحليل.

أما بقية محاور الدراسة، فقد أظهرت معاملات ثبات مرتفعة ومقبولة كما يوضح الجدول رقم(1) ، وبذلك أصبحت الأداة في صورتها النهائية مكونة من **(14)** فقرة تتمتع بالثبات والموثوقية اللازمة لأغراض التحليل الإحصائي.

وبلغ معامل الثبات الكلي لجميع فقرات الاستبيان (14 فقرة) مجتمعة، 0.679 وهي قيمة مقبولة إحصائياً وتفي بأغراض البحث العلمي . بصورة عامة يتضح أن أداة الدراسة (الاستبانة) تتمتع بمعاملات ثبات (موثوقية) ومعاملات صدق (صلاحية) مقبولة إحصائياً، مما يجعل البيانات التي تم جمعها صالحة للاعتماد عليها في التحليلات الإحصائية اللاحقة واختبار فرضيات الدراسة. والجدول التالي يوضح قيم هذه المعاملات.

جدول رقم (1): معاملات ثبات وصدق محاور الدراسة (ألفا كرونباخ)

اسم المحور	عدد العبارات (النهائي)	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق (الجذر التربيعي لألفا)
مدى الادراك والوعي	4	0.632	0.795
مدى توفر المقومات	5	0.755	0.869
المعوقات	5	0.645	0.803
ثبات الاستبانة ككل	41	0.679	0.824

المصدر : من إعداد الباحث استنادا على مخرجات برنامج SPSS

عرض وتحليل البيانات

يُخصص هذا الجزء لـ عرض وتحليل البيانات الأولية المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة الديموغرافية والوظيفية. لتوفير وصف شامل لملامح العينة وتحديد مدى ملاءمتها وخبرتها للرد على فقرات الاستبانة.

أولا : التحليل الوصفي لعينة الدراسة

تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة:

1 المؤهل الأكاديمي:

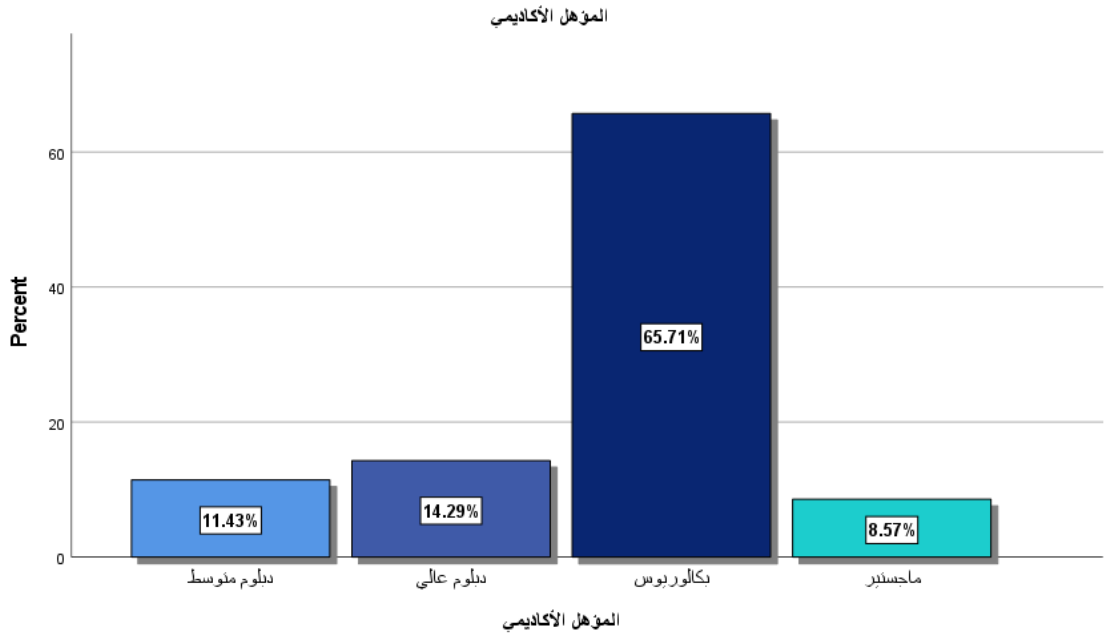

الشكل رقم (1) يمثل التوزيع النسبي لمتغير المؤهل العلمي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **من خلال الشكل رقم (1)** نلاحظ أن الفئة الغالبة والأكثر تمثيلاً في العينة هي حملة شهادة **البكالوريوس**، حيث بلغت نسبتهم **%65.71**. يليها فئة حملة **دبلوم عالي** بنسبة **%14.29**. بعدها جاءت فئة **دبلوم متوسط** في المرتبة الثالثة بنسبة **%11.43**. ، أما أقل الفئات تمثيلاً فهي فئة حملة شهادة **الماجستير**، بنسبة **%8.57**. تُشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة يمتلكون **مؤهلات جامعية (بكالوريوس فما فوق)**، حيث يشكلون نسبة تقارب 74.28% من إجمالي العينة. يُعد هذا التوزيع مؤشراً إيجابياً ومناسباً لطبيعة الدراسة التي تتناول موضوعاً تقنياً وتنظيمياً حديثاً (الضريبة على التجارة الإلكترونية)، كما أن ارتفاع نسبة حملة المؤهلات العليا والمتوسطة يُعزز من **مصداقية** الآراء ووجهات النظر التي تم الحصول عليها، إذ يُفترض أن هذه الفئات لديها القدرة المعرفية والإدراكية الكافية لتقييم مدى إمكانية الاستفادة من هذه الضريبة وتحديد مقوماتها ومعوقاتها.

2 التخصص العلمي:

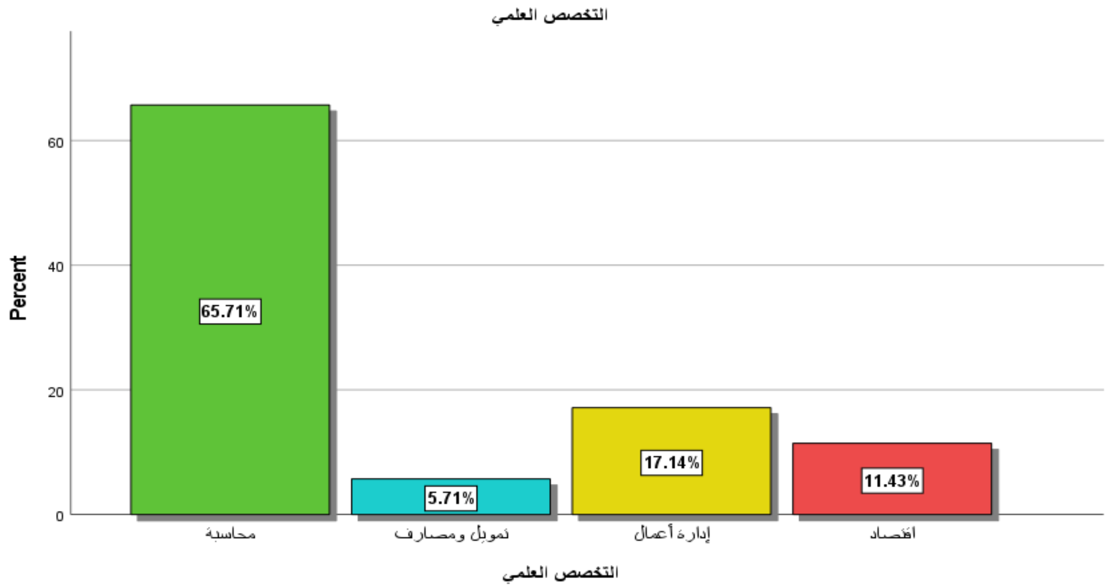

الشكل رقم (2) يمثل التوزيع النسبي لمتغير التخصص العلمي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الشكل رقم (2) تشير النتائج إلى تنوع الخلفيات التعليمية لأفراد العينة. حيث هيمن تخصص **المحاسبة** على غالبية تخصصات أفراد العينة، حيث بلغت نسبتهم **65.71%**. يليه تخصص **إدارة الأعمال** في المرتبة الثانية بنسبة **17.14%**. ثم تخصص **الاقتصاد** بنسبة **11.43%**. والباقي تخصص **التمويل والمصارف**، بنسبة **5.71%**.

تشير هذه النتائج إلى أن غالبية العاملين الذين شملتهم الدراسة هم من ذوي التخصصات المباشرة ذات الصلة بالطبيعة المالية والقانونية لعمل مصلحة الضرائب، وخاصة تخصص المحاسبة (65.71%)، وهذا يمثل قوة للبيانات كما يضمن أن آراء العينة حول موضوع **الضريبة على التجارة الإلكترونية** و**المقومات والإشكاليات** المطروحة (مثل صعوبة حصر الإيرادات وعدم وجود أدلة إثبات) هي آراء مبنية على أسس مهنية ومعرفية دقيقة.

3 الوظيفة الحالية

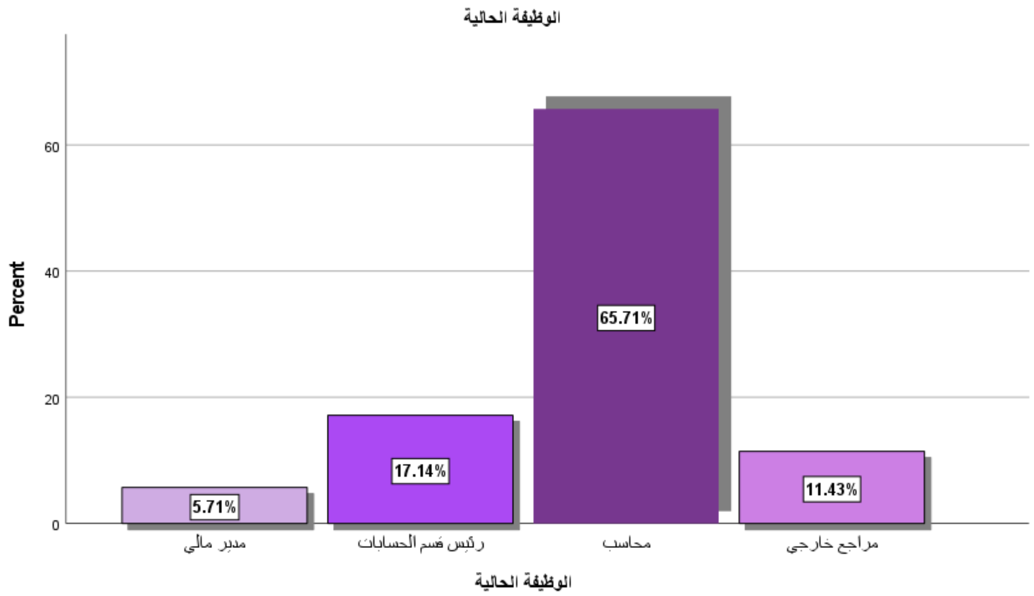

الشكل رقم (3) يمثل التوزيع النسبي لمتغير الوظيفة الحالية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **من خلال الشكل رقم (3)** أظهرت النتائج أن وظيفة **المحاسب** هي التي مثلت النسبة الأكبر والأكثر هيمنة في العينة، حيث بلغت **65.71%**. تأتي في المرتبة الثانية وظيفة **رئيس قسم الحسابات** بنسبة **17.14%**. ثم تليها وظيفة **المراجع الخارجي** بنسبة **11.43%**. أما أقل الفئات تمثيلاً فهي فئة **مدير مالي**، بنسبة **5.71%** ، يُعد هذا التوزيع مثالياً لدراسة تتعلق بالضرائب والتحصيل، حيث إن الفئة الغالبة (المحاسبون ورؤساء أقسام الحسابات) هم **الذين يمارسون المهام الضريبية والمحاسبية بشكل مباشر** في مصلحة الضرائب. فارتفاع نسبة **المحاسبين** (65.71%) يعزز من قدرة الباحث على الحصول على إجابات دقيقة ومطلعة فيما يتعلق بمدى الإدراك بآليات تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية، وتحديد المعوقات العملية (مثل صعوبة حصر الإيرادات وعدم وجود أدلة إثبات) التي أشارت إليها دراسات سابقة.

4 سنوات الخبرة العملية:

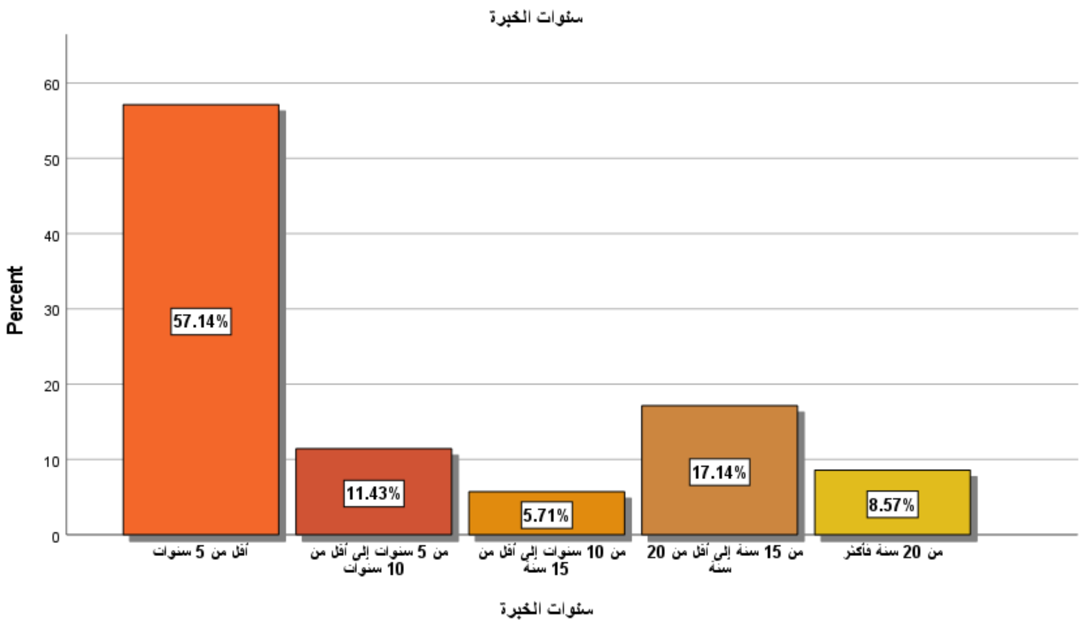

الشكل رقم (4) يمثل التوزيع النسبي لمتغير سنوات الخبرة العملية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الشكل رقم (4) يتبين أن غالبية العينة تتركز في فئة **الخبرة الأقل**، حيث سجلت فئة **(أقل من 5 سنوات)** النسبة الأعلى بشكل واضح، وبلغت **57.14%.** تليها فئة **(من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة)** بنسبة **17.14%.** ثم جاءت فئة **(من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات)** في المرتبة الثالثة بنسبة **11.43%.** تليها فئة **(من 20 سنة فأكثر)** بنسبة **8.57%.** ، أما أقل الفئات تمثيلاً، فهي فئة **(من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة)** بنسبة **5.71%.** .

يشير هذا التوزيع إلى أن مصلحة الضرائب في مدينة الزاوية تعتمد بشكل كبير على **العنصر الشاب** أو **حديث الخبرة**، حيث أن أكثر من نصف العينة (57.14%) لديهم خبرة أقل من خمس سنوات. يمكن تفسير ارتفاع نسبة العاملين حديثي الخبرة إيجابياً فيما يتعلق بمدى **تقبلهم للتطورات التكنولوجية** والأنظمة الحديثة مثل الضرائب على التجارة الإلكترونية، وهو ما يتفق مع أهداف الدراسة التي تبحث في إمكانية الاستفادة من هذه التقنيات.

كذلك توجد نسبة لا بأس بها من ذوي الخبرات الطويلة (17.14% لأكثر من 15 سنة) يوفر **توازناً** بين الطاقة الشابة والخبرة التراكمية.

ثانيا: تحليل أسئلة استمارة الاستبيان

تحليل محاور البحث وعبارات الاستبيان

1- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (Descriptive Statistics)

يهدف هذا الجزء إلى وصف وتحليل اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة نحو كل عبارة من عبارات الاستبيان، بالإضافة إلى تحديد المستوى العام لكل محور من محاور الدراسة. ولتحقيق ذلك، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وترتيب العبارات حسب أهميتها النسبية داخل كل محور، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (2) نتائج تحليل عبارات محاور الاستبيان

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة t	مستوى الدلالة sig
1	يدرك العاملين بمصلحة الضرائب بمفهوم الضريبة على التجارة الالكترونية	3.43	1.065	4	-2.142	0.032
2	هناك إمكانية للاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية لدى مصلحة الضرائب في ليبيا	3.94	0.938	2	-4.172	0.000
3	يساعد فرض ضريبة على التجارة الالكترونية الي زيادة الحصيلة الضريبية للإيرادات الخزانة العامة	4.37	0.877	1	-4.869	0.000
4	يساعد تطبيق الضريبة على التجارة الالكترونية في الحد من التهرب الضريبي	3.77	1.031	3	-3.477	0.001
	المحور الأول: مدى الادراك والوعي	**3.8786**	**0.67620**	**2**	**7.687**	**0.000**
1	تمتلك مصلحة الضرائب الإمكانيات المادية التي تمكن من الاستفادة من الضريبة على التجارة الالكترونية.	3.31	1.157	3	-1.491	0.136
2	تمتلك مصلحة الضرائب الموارد البشرية المدربة لتحصيل الضريبة على التجارة الالكترونية.	3.09	1.222	4	-0.377	0.706

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة t	مستوى الدلالة sig
3	توجد إمكانية لدى مصلحة الضرائب لتحديث أنظمتها الالكترونية لتواكب التحصيل الضريبي على التجارة الالكترونية.	3.37	0.973	2	-2.117	0.034
4	توفر مصلحة الضرائب الدورات التدريبية اللازمة للعاملين على استخدام افضل التقنيات الحديثة لتحصيل الضريبة على التجارة الالكترونية.	2.51	1.197	5	-2.243	0.025
5	يوجد تجانس ضريبي بين مبادئ الضريبة التقليدية وإمكانية المعالجة لأنماط الضريبة على التجارة الالكترونية.	3.43	1.008	1	-2.322	0.020
	المحور الثاني: مدى توفر المقومات	**3.1429**	**0.79346**	**3**	**1.065**	**0.294**
1	الانتشار الزمني والمكاني الواسع لعمليات البيع والشراء الالكتروني يؤدي الي عدم سيطرة القوانين الضريبية الحالية عليها.	3.71	1.045	4	-3.318	0.001
2	يوجد صعوبة لدى الجهات الضريبية في تحديد هوية العاملين في التجارة الالكترونية.	3.89	1.022	3	-3.756	0.000
3	النظام الضريبي الحالي معقد لإخضاع معاملات التجارة الالكترونية له	3.29	1.202	5	-1.467	0.142
4	تحتاج القوانين الضريبية الحالية الي تعديلات حتى تتمكن مصلحة الضرائب من تحصيل الضريبة على التجارة الالكترونية لجميع المعاملات.	4.29	0.987	1	-4.685	0.000
5	عدم وجود دليل مادي للفواتير والمستندات المتعلقة بالصفقات الالكترونية قد يكون عائق امام مصلحة الضرائب لتحصيل مثل هذا النوع من الضرائب	4.23	0.942	2	-4.607	0.000
	المحور الثالث: المعوقات	**3.8800**	**0.67073**	**1**	**7.762**	**0.000**
	المحاور مجتمعة: مدى إمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الإلكترونية،	**3.6338**	**0.45705**		**8.204**	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول (2) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) والأهمية النسبية، بالإضافة إلى نتائج اختبار T للعينة الواحدة (One-Sample T-Test)، وذلك لوصف اتجاهات إجابات عينة الدراسة حول محاور الدراسة. تم استخدام اختبار T لمقارنة المتوسط الحسابي لكل عبارة وكل محور بالقيمة المفترضة (3)، والتي تمثل متوسط المقياس في مقياس ليكرت الخماسي.

فإذا كان مستوى الدلالة (.Sig) أقل من (0.05) والمتوسط الحسابي أكبر من (3)، يعتبر المستوى مرتفعاً.

وإذا كان مستوى الدلالة (.Sig) أقل من (0.05) والمتوسط الحسابي أقل من (3)، يعتبر المستوى منخفضاً.

وإذا كان مستوى الدلالة (.Sig) أكبر من (0.05)، يعتبر المستوى متوسطاً (محايداً)، أي أنه لا يختلف جوهرياً عن(3) .

أ- نتائج تحليل المحور الأول: مدى الإدراك والوعي

بلغ المتوسط الحسابي للمحور (3.8786) وهو أعلى من القيمة المفترضة (3.00)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). هذا يعني أن **العاملين بمصلحة الضرائب يمتلكون مستوى إدراك ووعي مرتفعاً وذا دلالة إحصائية** فيما يتعلق بإمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الإلكترونية، مما يدعم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

تحليل العبارات :جاءت العبارة رقم 3 **(يساعد فرض ضريبة على التجارة الالكترونية الي زيادة الحصيلة الضريبية للإيرادات الخزانة العامة)** في المرتبة الأولى بمتوسط (4.37)، وهي أعلى عبارة، مما يعكس اقتناعاً قوياً لدى العاملين بالدور المالي والإيرادي لهذه الضريبة، وحتى العبارة رقم 4 الأقل متوسطاً في المحور (3.43) وهي **(يدرك العاملين بمصلحة الضرائب بمفهوم الضريبة على التجارة الالكترونية)**، جاءت بمستوى موافقة إيجابي وبدلالة إحصائية (Sig. = 0.032) ، مما يؤكد الإدراك العام بمفهومها.

ب- نتائج تحليل المحور الثاني: مدى توفر المقومات

بلغ المتوسط الحسابي للمحور (3.1429) وهو قريب جداً من القيمة النظرية (3.00)، والأهم هو أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.294)**أكبر** من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). هذا يعني أنه **لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين مستوى توفر المقومات وبين القيمة المفترضة للمقياس (3) أي نقطة الحياد** .وتُفسر هذه النتيجة على أن المقومات اللازمة (المادية والبشرية والتقنية) لفرض الضريبة على التجارة الإلكترونية غير متوفرة بشكل كافٍ ومؤكد في مصلحة الضرائب بمدينة الزاوية، بالتالي يتم **قبول الفرضية الصفرية** التي تفترض عدم وجود فرق.

تحليل العباراتت:

جاءت العبارة رقم 4 **(توفر مصلحة الضرائب الدورات التدريبية اللازمة للعاملين على استخدام افضل التقنيات الحديثة لتحصيل الضريبة على التجارة الالكترونية.)** في المرتبة الأخيرة وبمتوسط (2.51)، وهو **أقل متوسط في المحور**، كما أنه أقل من (3.00) وبدلالة إحصائية .(Sig. = 0.025) تُشير هذه النتيجة إلى **نقص حاد** في توفير التدريب اللازم للعاملين، وهو ما يمثل نقطة ضعف جوهرية.

العبارتان رقم (1،2) المتعلقان بالموارد البشرية والإمكانيات المادية لم تكن دلالتهما إحصائية Sig. 0.136 و 0.706، مما يؤكد أن توفر المقومات لا يزال **موضع حياد وتساؤل.**

ج- نتائج تحليل المحور الثالث: المعوقات

بلغ المتوسط الحسابي للمحور (3.8800) وهو أعلى من القيمة النظرية (3.00)، وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000) أقل من (0.05). هذا يعني أن **العاملين يتفقون بشكل كبير وذي دلالة إحصائية على وجود المعوقات** التي تحد من الاستفادة من الضريبة على التجارة الإلكترونية، مما يدعم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

تحليل العبارات :

جاءت العبارة رقم 4 **(تحتاج القوانين الضريبية الحالية الي تعديلات حتى تتمكن مصلحة الضرائب من تحصيل الضريبة على التجارة الالكترونية لجميع المعاملات.)** في المرتبة الأولى بمتوسط (4.29)، مما يؤكد أن **البيئة التشريعية الحالية** هي العقبة الرئيسية التي تتطلب المعالجة الفورية.

تلتها العبارة رقم 5 **(عدم وجود دليل مادي للفواتير والمستندات المتعلقة بالصفقات الالكترونية قد يكون عائق امام مصلحة الضرائب لتحصيل مثل هذا النوع من الضرائب)** بمتوسط (4.23)، مما يوضح التحدي الإجرائي والرقابي الناتج عن الطبيعة الافتراضية للتجارة الإلكترونية.

د- نتائج تحليل المحاور مجتمعة (مدى إمكانية الاستفادة الكلية)

بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحاور مجتمعة (3.6338)، وهو أعلى من القيمة المفترضة (3.00)، وبدلالة إحصائية عالية (Sig. = 0.000)، بناءً على إدراك العاملين وتقييمهم الكلي (على الرغم من ضعف المقومات وارتفاع المعوقات)، فإن هناك **إمكانية للاستفادة من الضريبة على التجارة الإلكترونية بشكل ذي دلالة إحصائية**، وتتجاوز الآراء نقطة الحياد (متوسط المقياس 3).

خلاصة النتائج

تُشير النتائج مجتمعة إلى أن العاملين يدركون أهمية هذه الضريبة (المحور الأول مرتفع) ويعتقدون بوجود إمكانية للاستفادة منها (المتوسط الكلي مرتفع)، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في **عدم توفر المقومات المطلوبة بشكل كافٍ** (المحور الثاني غير دال إحصائياً) وفي **حاجة القوانين الحالية للتعديل** (المحور الثالث مرتفع جداً)، وهذا يحدد نطاق التوصيات التي يجب أن تركز على الجانب التشريعي والتدريبي بشكل خاص.

2 – قياس وتحليل الأهمية العملية للفروق (حجم الأثر Effect Size)

لتحديد الأهمية الفعلية والعملية للاختلافات التي أظهرها اختبار T للعينة الواحدة، تم استخدام مقاييس حجم الأثر[1] (Effect Size) مثل معامل كوهين (Cohen's d) وتصحيح هيدجز (Hedges' correction) .

جدول رقم (3): نتائج قياس حجم الأثر (Effect Size) للمحاور

المحور	تصحيح هيدجز (Hedges′ correction)	معامل كوهين (Cohen′s d)	حجم الأثر (مستوى الدلالة العملية)
المحور الأول (الإدراك والوعي)	1.270	1.299	كبير جداً
المحور الثاني (توفر المقومات)	0.176	0.180	صغير جداً
المحور الثالث (المعوقات)	1.283	1.312	كبير جداً
المحاور مجتمعة (المتوسط الكلي)	1.356	1.387	كبير جداً

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

للتحقق من الأهمية العملية (Practical Significance) لنتائج اختبار T للعينة الواحدة، تم حساب حجم الأثر باستخدام معامل كوهين وتصحيح هيدجز. وتُشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3) إلى أن:

1. المحور الأول والثالث والمحاور مجتمعة أظهرت قيماً لحجم الأثر (باستخدام تصحيح هيدجز) تتجاوز 1.20 (وهي أعلى بكثير من الحد الأقصى للأثر الكبير 0.80)، مما يدل على أن الفروق بين المتوسطات المحسوبة والقيمة المفترضة (3) هي فروق ذات أثر عملي كبير جداً، وتؤكد على أهمية النتائج المتوصل إليها.
2. المحور الثاني (توفر المقومات) أظهر حجم أثر يساوي 0.176، وهي قيمة تقع في نطاق الأثر الصغير جداً (أقل من 0.20)، مما يدل على أن الفرق بين متوسط هذا المحور والقيمة النظرية ضئيل، وبالتالي فإن التوفر الفعلي للمقومات ليس ذا أهمية عملية كبيرة.

3- تحليل الفروق في الاستجابات وفقاً للمتغيرات الديموغرافية.

يهدف هذا التحليل إلى اختبار الفروض الإحصائية المتعلقة بالفروق، وذلك بالتحقق مما إذا كانت هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات أفراد العينة على محاور الدراسة (الإدراك، المقومات، المعوقات) تُعزى إلى اختلاف خصائصهم

---

[1] تم تصنيف حجم الأثر وفق معايير (Cohen, 1988)

الديموغرافية، وذلك باستخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي. والجدول التالي (4) يوضح ملخص نتائج تحليل ANOVA الذي يُظهر ما إذا كان هناك فرق إحصائي بشكل عام .

الجدول رقم (4): ملخص نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في الاستجابات تبعاً للمتغيرات الديموغرافية

المتغير الديموغرافي	المحور التابع	قيمة F	مستوى الدلالة sig.	القرار الاحصائي (نتيجة الفرضية الصفرية H_0)
المؤهل الأكاديمي	الادراك والوعي	0.379	0.769	قبول H_0 لا توجد فروق
	المقومات	1.791	0.169	قبول H_0 لا توجد فروق
	المعوقات	0.805	0.500	قبول H_0 لا توجد فروق
التخصص العلمي	الادراك والوعي	0.852	0.476	قبول H_0 لا توجد فروق
	توفر المقومات	0.659	0.583	قبول H_0 لا توجد فروق
	المعوقات	1.435	0.251	قبول H_0 لا توجد فروق
الوظيفة الحالية	الادراك والوعي	0.614	0.611	قبول H_0 لا توجد فروق
	المقومات	0.572	0.638	قبول H_0 لا توجد فروق
	المعوقات	0.401	0.753	قبول H_0 لا توجد فروق
سنوات الخبرة	الادراك والوعي	1.480	0.233	قبول H_0 لا توجد فروق
	المقومات	1.376	0.266	قبول H_0 لا توجد فروق
	المعوقات	0.802	0.533	قبول H_0 لا توجد فروق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع قيم الدلالة الإحصائية (.Sig) لكل محاور الدراسة الثلاثة (الإدراك، المقومات، المعوقات) وجميع المتغيرات الديموغرافية الأربعة (المؤهل الأكاديمي، التخصص العلمي، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة أكبر من مستوى الدلالة 5%.

وهذا يعني أنه يتم قبول الفرضية الصفرية لجميع الفروق، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة على محاور الدراسة تُعزى إلى اختلاف أي من خصائصهم الديموغرافية أو الوظيفية.

يشير هذا التجانس في الآراء إلى أن العاملين في مصلحة الضرائب بمدينة الزاوية، بغض النظر عن مؤهلاتهم أو تخصصاتهم أو خبراتهم، لديهم رؤية متقاربة ومشتركة حول مدى إمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الإلكترونية، وهذا قد يعكس تجانس بيئة العمل أو وجود وعي موحد يغلب على الفروق الشخصية

المناقشة والنتائج والتوصيات

مناقشة وتفسير النتائج

يُعَد هذا المبحث الركيزة الأساسية في الدراسة، حيث يتم فيه تجاوز العرض الوصفي للنتائج إلى مرحلة التفسير والتحليل العميق. سيتم في هذا الجزء مناقشة النتائج الرئيسية وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، وصولًا إلى إبراز المساهمة العلمية التي يقدمها هذا البحث.

أولاً: أوجه التشابه والاتفاق مع الدراسات السابقة

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في الجوانب المتعلقة بأهمية التحول الرقمي وتحديات تطبيقه، وأبرز نقاط التشابه هي:

1. **الاتفاق على وجود المعوقات:**

- تتفق نتائج الدراسة الحالية، التي أظهرت ارتفاعاً في وجود المعوقات (متوسط 3.8800)، مع ما توصلت إليه دراسة **(مريود، 2018)** التي أكدت وجود صعوبات وتحديات تواجه فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا.
- تتطابق أيضاً التأكيد في هذه الدراسة على أهمية **عدم وجود دليل مادي للفواتير والمستندات** كأحد أبرز المعوقات (متوسط 4.23)، مع نتيجة (مريود، 2018) التي أشارت إلى **(عدم وجود أدلة إثبات ومستندات وصعوبة حصر الإيرادات)**. وهذا يؤكد أن التحدي الإجرائي والرقابي الناتج عن الطبيعة الافتراضية للتجارة الإلكترونية لا يزال قائماً في البيئة الليبية.

2. **الاتفاق على الأهمية الكلية والتحول الرقمي:**

- يتفق الاتجاه العام لنتائج الدراسة (متوسط كلي 3.6338) مع خلاصات دراسات **(شقلوف وآخرون، 2022)، و (رقية، 2024)، و(Chernousova, 2021)** ، و **(Enorsou et.al, 2022)** حيث أجمع الجميع على أن **التحول التكنولوجي** وتطبيق أنظمة الإدارة الضريبية الإلكترونية يؤثران بشكل إيجابي على فعالية النظام الضريبي وزيادة الإيرادات. هذا التوافق يدعم اقتناع العاملين في مصلحة الضرائب بإمكانية الاستفادة من هذه الضريبة.

3. **الاتفاق على ضعف المقومات البشرية والتقنية:**

- أظهرت الدراسة الحالية أن المحور الثاني المتعلق بـ **توفر المقومات** لم يكن ذا دلالة إحصائية(Sig. 0.294) ، مع وجود ضعف حاد في عبارة **(الدورات التدريبية اللازمة).**
- تتطابق هذه النتيجة بشكل مباشر مع ما توصلت إليه دراسة **(حسن، 2022)** في مصر، والتي أكدت أن التحول الرقمي لم يكن له أثر معنوي في مجال **التقنيات والبيانات والموارد البشرية** على حجم الإيرادات. وهذا يوضح أن التحدي المشترك في الإدارات الضريبية العربية ليس في الرؤية، بل في جاهزية البنية التحتية البشرية والتقنية.

ثانياً: أوجه الاختلاف عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية بنقاط اختلاف جوهرية تُبرز فرادتها المنهجية والتحليلية:

1. **الاختلاف في التركيز المنهجي:**

- بينما ركزت دراسات مثل (شقلوف، 2022) و (رقية، 2024) على **أثر التحول الرقمي** بشكل عام على النظام الضريبي في ليبيا، تركز هذه الدراسة بشكل دقيق على **مدى إمكانية الاستفادة من ضريبة محددة** (التجارة الإلكترونية) عبر تفكيكها إلى ثلاثة أبعاد تحليلية (الإدراك، المقومات، المعوقات)، مما وفر تحليلاً أكثر عمقاً وأكثر قابلية للتطبيق.

2. **الاختلاف في تجانس الآراء :(ANOVA)**

- على عكس ما قد تتوقعه دراسات الإدارة والتنظيم، أظهرت الدراسة الحالية **قبول الفرضيات الصفرية لجميع الفروق الديموغرافية** (المؤهل، التخصص، الوظيفة، الخبرة). وهذا يعني أن **الآراء متجانسة بشكل كبير** بين جميع فئات العاملين.
- يُعد هذا الاختلاف مهماً، حيث يشير إلى أن بيئة العمل في مصلحة الضرائب تخلق وعياً موحداً ومقارباً بين العاملين، ولا تختلف الرؤى بتباين الخلفية التعليمية أو مدة الخبرة. هذا يختلف عن الدراسات التي قد تجد تبايناً في تقبل التقنية بين الأجيال أو المستويات التعليمية.

ثالثاً: الإضافة العلمية والمنهجية للدراسة

تكمن الإضافة العلمية لهذه الدراسة في النقاط التالية، مما يرفع من قيمتها البحثية:

1. أبرزت الدراسة أن **التحدي الرئيسي** الذي يعيق تحقيق الاستفادة من الضريبة على التجارة الإلكترونية لا يكمن في **ضعف وعي العاملين** أو في **المعوقات الخارجية** المعروفة عموماً (مثل التحديات التشريعية)، وإنما يتركز بشكل أساسي في **نقص الجاهزية التشغيلية الداخلية** للمصلحة، هذا التحديد الدقيق **لمكمن الخلل الأساسي** يمثل إضافة قوية للبحث،

خاصة مع التركيز على أن الضعف الأكثر وضوحاً كان في عبارة **توفير الدورات التدريبية** للعاملين (بمتوسط 2.51 وهو الأقل في الاستبانة)، مما يوفر أساساً عملياً وواضحاً يمكن البناء عليه في صياغة التوصيات التي تستهدف التطوير الداخلي والموارد البشرية أولاً.

2. الإضافة المستخلصة من تحليل ANOVA هي التأكيد على **تجانس الإطار المعرفي** للعاملين تجاه موضوع التجارة الإلكترونية. هذه النتيجة يمكن أن تُستخدم كأرضية في الأبحاث المستقبلية حول مدى استعداد الإدارات الحكومية الليبية للتحول، حيث تبين أن المقاومة للتغيير (إن وجدت) هي حالة عامة لا ترتبط بفئة وظيفية أو عمرية محددة.

أهم النتائج

بناءً على التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لبيانات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الرئيسية التالية، والتي تجيب على أسئلة البحث وتحقق أهدافه:

1. أظهرت النتائج وجود **إمكانية للاستفادة** من الضريبة على التجارة الإلكترونية في مصلحة الضرائب الليبية، حيث جاء مستوى التقييم الكلي **مرتفعاً** وبدلالة إحصائية . **وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة لها.**
2. أظهرت النتائج أن مستوى **الإدراك والوعي** لدى العاملين بأهمية الضريبة على التجارة الإلكترونية جاء **مرتفعاً** وبدلالة إحصائية. **وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية للمحور الأول وقبول الفرضية البديلة لها.**
3. أظهرت النتائج أن تقييم **توفر المقومات** اللازمة للتطبيق جاء بمستوى **قريب من الحياد** و**غير دال إحصائياً** .ويُعد **النقص الحاد في الدورات التدريبية اللازمة** للعاملين هو نقطة القصور الأكثر وضوحاً. **وبالتالي لا يوجد دليل كافي لرفض الفرضية الصفرية للمحور الثاني.**
4. كشفت النتائج عن مستوى **مرتفع** وذي دلالة إحصائية لوجود المعوقات التي تواجه تطبيق الضريبة. ويُعزى أبرز هذه المعوقات إلى **الحاجة لتعديل القوانين الضريبية الحالية** وعدم وجود دليل مادي للمعاملات. . **وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية للمحور الثالث وقبول الفرضية البديلة لها.**
5. أظهر تحليل التباين الأحادي (ANOVA) أن هناك **تجانسًا تامًا** في آراء العاملين، حيث **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية** في متوسط استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة الثلاثة تُعزى إلى اختلاف أي من المتغيرات الديموغرافية (المؤهل الأكاديمي، التخصص العلمي، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة). بالتالي **تم قبول جميع الفرضيات الصفرية** المتعلقة بالفروق الديموغرافية.

التوصيات (Recommendations)

تركز التوصيات التالية على معالجة نقاط الضعف الداخلية (نقص المقومات) والتحديات الخارجية (المعوقات التشريعية) التي أظهرتها نتائج الدراسة:

1- يوصي بتشكيل لجنة فنية قانونية مختصة لمراجعة وتعديل القوانين واللوائح الضريبية الحالية .الهدف هو إيجاد نصوص قانونية واضحة ومحددة تتناسب مع طبيعة التجارة الإلكترونية، وتحدد بوضوح مفهومي المنشأة الدائمة ومكان تقديم الخدمة في البيئة الرقمية، وذلك لمعالجة المعوقات التي ظهرت في الدراسة كأولوية قصوى.

2- بناءً على أن **نقص التدريب** كان النقطة الأضعف، يجب وضع خطة تدريبية سنوية **إلزامية ومكثفة** لموظفي الضرائب. يجب أن تركز هذه الدورات على مفاهيم الضرائب الرقمية، وتقنيات **التدقيق الرقمي**، وكيفية التعامل مع الأدوات والمنصات الإلكترونية لجمع البيانات الضريبية.

3- الإسراع في استكمال وتنفيذ مشاريع **التحول الرقمي** الداخلي، مع التركيز على تطبيق منظومة متكاملة لـ **الفواتير الإلكترونية** و**السداد الإلكتروني** .هذا الإجراء ضروري للتغلب على التحدي الأكبر المتعلق بعدم وجود دليل مادي (فواتير ومستندات ورقية) لمعاملات التجارة الإلكترونية.

4- الاستفادة من نتيجة **تجانس آراء العاملين** عبر عقد ورش عمل داخلية دورية تهدف إلى **توحيد الفهم والممارسة الضريبية** بين جميع الفئات الوظيفية ومستويات الخبرة، لضمان تطبيق موحد وفعال لأي إجراءات ضريبية جديدة خاصة بالتجارة الإلكترونية.

المقترحات لبحوث مستقبلية (Future Research)

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، والقيود التي واجهت الدراسة الحالية، يمكن اقتراح المسارات البحثية التالية:

1- إجراء دراسة مستقبلية لقياس **الجدوى الاقتصادية** و**حجم الإيرادات المحتملة** للضريبة على التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى قياس **تكلفة** تطوير وتنفيذ الأنظمة التقنية (مثل الفاتورة الإلكترونية) اللازمة لتحصيلها.

2- إجراء دراسة مقارنة بين التشريعات الضريبية الليبية والتشريعات المطبقة في الدول العربية التي حققت نجاحاً في إخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة (مثل المملكة العربية السعودية أو مصر)، بهدف استخلاص أفضل الممارسات القابلة للتطبيق في البيئة الليبية.

المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية

1- قامش، محمد إبراهيم (2024) "أثر التجارة الالكترونية وانشطة صناعة المحتوى على التحاسب الضريبي، مجلة البحوث المالية والتجارية المجلد 25 العدد الرابع ص ص312-314.

2- المبروك، فراج محمود حامد، (2024) "دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي" دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب الليبية، مجلة الدراسات المحاسبية، العدد السابع ديسمبر 2024، ص 205.

3- فيبوعه، العباسي، عبدالله(2024) "متطلبات التنظيم الضريبي للتجارة الالكترونية" التحديات والمشاكل، مجلة علمية جامعة حسيبة الجزائر، العدد 7 والمجلد 13، ص15.

4- كشكول، سهاد عبود،(2023) "أثر التجارة الالكترونية في فرض الضرائب" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 18، والعدد 68، ص461.

5- المشد، عبدالفتاح، خالد عبود، ومحمود شعبان، (2024) "التحديات القانونية والضريبية للتجارة الالكترونية في مصر" مجلة العلوم الإدارية والتجارية، م3، ع2، لسنة 2024.

6- أبوهلال و شعبان، مروان وشيرين، (2022) "التجارة الالكترونية والتهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي الضرائب في فلسطين"، المجلة العربية للإدارة، م42، ع2، لسنة 2022، ص24.

7- العمري، الهاشمي، (2023)"تكييف النظام الجبائي الجزائري في ظل تبني التجارة الالكترونية" أطروحة دكتوراه في المحاسبة جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، ص32.

8- مريود، مسعود محمد، (2018) "الضرائب على المعاملات التجارة الالكترونية"، المؤتمر الدولي الثاني لكلية الاقتصاد والتجارة، بعنوان الثورة التكنولوجية واقتصاديات القرن الحادي والعشرين، ليبيا 7-9 أكتوبر.

9- شقلوف، محمد فرج، (2022) "التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية وأثرها على الإيرادات الضريبية" دراسة تطبيقية، مجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، العدد19 ص109.

10- محمود، رقية اسحيل، (2024) "دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية"، دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب في مدينة طبرق ليبيا، مجلة جامعي العدد 39 ربيع 2024، ص 122.

11- البياتي، م.م .(2005) *.تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS* دار الحامد.

12- البلداوي، ع. ع. (1997). ***الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية*** (الطبعة 1). عمان، الأردن: دار الشروق.**المراجع الأجنبية**

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية

1-Enerson J, Folium A Samael. A, (2022) Electronic Tax management system and tax revenue collection Efficiency in selected states thwart Nigeria" Archives of Business Research 10(4) 93-96.

2- Chernousova.K.S، (2021)، »Digital Transformation of Tax Administration as A function of state Adminisist Ration» European Proceeding of social and Behavioral sciences، ISSN: 2357 - 1330.

3- Cohen, J. (1988). ***Statistical power analysis for the behavioral sciences*** (2nd ed.). Lawrence Erlbaum Associates.